SANAD

SANA ORGANIZATION

الحالة الحقوقية في السعودية

خلال شهر يونيو 2021

SANAD
SANA ORGANIZATION

تقرير حقوقي (0001) يونيو 2021

يستمر تدهور الأوضاع الحقوقية في السعودية حيث تواصل السلطة الانتهاكات لحقوق الانسان والقمع الممنهج لكل صوت يطالب بالاصلاح والحقوق

ويمكن تلخيص الحالة الحقوقية في السعودية خلال شهر يونيو 2021 بمايلي:

SANAD
SANA ORGANIZATION

أولا: الانتهاكات داخل السجون

تواصل السلطات السعودية انتهاكاتها داخل السجن من تعذيب ممنهج واخفاء قسري واحتجاز المئات دون تهم واضحة ، وإهمال طبي متعمد. فحيث تأكدت أنباء عن تفاقم الحالة الصحية للمعتقل الشيخ محمد بن دليم القحطاني بسبب الاهمال الطبي المتعمد . ويبلغ من العمر 67 عاما وهو معتقل من سبتمبر 2017 ويقضي حكما بالسجن 14 عاما.

ويعد المعتقل ضيف الله زيد السريح العتيبي، أحد الأمثلة البارزة التي لا يمكن أن ينسيها التاريخ، في صمود وتحدِ مستمر أمام التعسف المستمر من قبل السلطات داخل السجون. حيث يعاني العتيبي من الإصابة بالشلل التام، نتيجة للإهمال الطبي المتعمد داخل سجون النظام السعودي، والتعذيب الذي لاقاه.

ومن الانتهاكات التي تمارسها السلطات داخل السجون استمرار احتجاز المعتقلين رغم انتهاء محكوميتهم مثل ما حدث مع الدكتور عصام العويد والشيخ إبراهيم السكران والذين انتهت محكوميتهم منذ أوائل عام 2020 والاعلامي مساعد الكثيري الذي انتهت محكوميته منذ فبراير 2021 وغيرهم كثير.

وتستمر السلطات السعودية باحتجاز العديد من معتقلي الرأي والناشطين في السعودية دون عرضهم لمحاكمات عادلة أو توجيه تهم مباشرة ضد أغلبهم ولم تطلق سراحهم.

ثانيا: الإعدامات

تواصل السلطات نهجها في الاعدامات بسبب التعبير عن الرأي أو معارضة النظام وتجاوزت هذا الحد باعدام القاصرين حيث أعدمت السلطات السعودية الشاب مصطفى آل درويش والذي اعتقل عام 2015 عندما كان عمره 16 عاما على خلفية مشاركته في مظاهرات عام 2011. وبعد أن أقدمت السلطات السعودية على إعدام المعتقل القاصر "مصطفى هاشم آل درويش" استمرت السلطات في القمع والانتهاكات الكبيرة ضد حقوق الإنسان بمنع عائلته من إقامة مراسم العزاء ورفضت تسليم جثة إبنهم للصلاة عليه والدفن.

كما يواجه أكثر من 40 قاصرا معتقلا، بسجون السلطة السعودية؛ عقوبة الإعدام، على خلفية تهم تتعلق بقضية احتجاجات القطيف 2011م. ويواجه كذلك المعتقل عبد الله الحويطي، ذو العمر 17 عاما؛ عقوبة الإعدام الجائرة داخل سجون السلطة، إلى جانب خمسة معتقلين آخرين لرفضهم الترحيل من قريبتهم "الخريبة" عندما قررت السلطات هدم منازلهم تمهيدا لبناء مدينة نيوم.

وقد حذرت المنظمة الأوروبية السعودية، من تعرض 38 معتقلا في سجون السلطة، للإعدام الجائر خلال المرحلة القادمة. وبيّنت المنظمة في تغريدة لها بحسابها على موقع تويتر، أن 38 معتقلا يواجهون خطر الإعدام، بينهم 4 من القاصرين. ورجحت المنظمة أن يكون عدد الذين يواجهون عقوبة الإعدام، أكثر من الحالي، وهو ما يزيد القلق على مصير معتقلي الرأي.
وسجلت المملكة 12 عملية إعدام بحق معتقلين قاصرين، خلال عهد محمد بن سلمان، بعد تنفيذ السلطة لحكم الإعدام بحق المعتقل "مصطفى آل درويش" على تهم تعود بعضها حينما كان قاصرا.

ثالثا: استمرار اعتقال النساء

تواصل السعودية استمرار اعتقال النساء المطالبات بحقوقهن والتنكيل بهن حيث اعتقلت السلطات السعودية في شهر يونيو الناشطة اسماء السبيعي والطبيبة لينا الشريف وذلك لنشاطهن الحقوقي السلمي وتعبيرهن عن آرائهن. ولا تزال أخبارهن وظروف احتجازهن مجهولة. ويبدو أن دعوات تمكين المرأة في السعودية هي مجرد شعار تريد السلطة إخفاء انتهاكاتها خلفه.

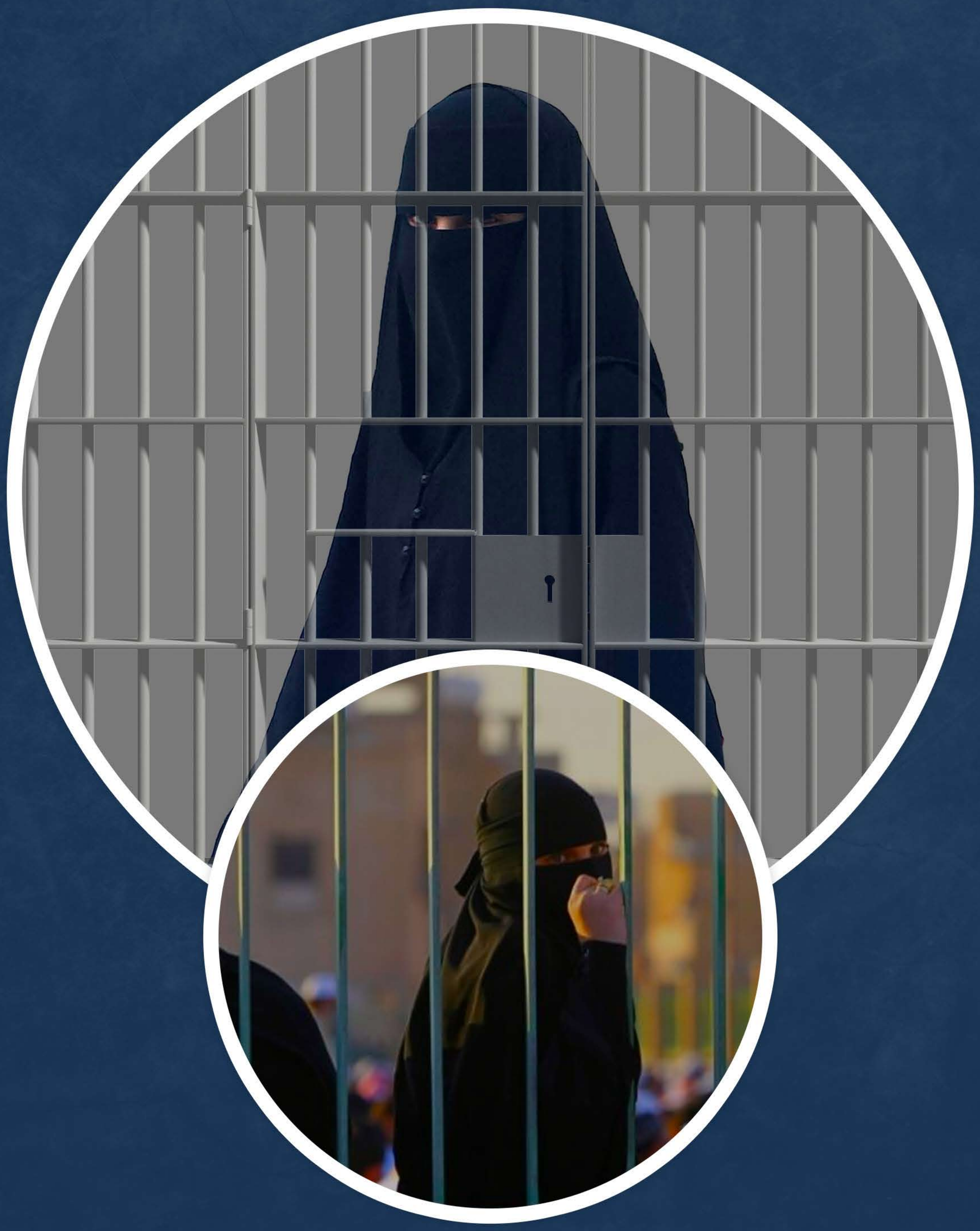

رابعاً: أنتهاكات آخرى

في خطوة تعسفية تزيد من معاناة معتقلي الرأي وانتهاك حقوقهم، زاد القضاء السعودي محكومية الدكتور المعتقل "يوسف الأحمد" من 4 سنوات إلى 13 عاما.

تماطل السلطات السعودية في محاكمة عدد كبير من معتقلي الرأي، وتؤجل محاكمات البعض دون ذكر أسباب أو مبررات. فقد تم المماطلة وتأجيل محاكمة د. سلمان العودة لقرابة ثلاث سنوات كما فعل الأمر ذاته مع المعتقل : حسن فرحان المالكي، والاعلامي زهير كتبي.

خامساً الافراجات

افرجت السلطات السعودية عن الناشطتين : سمر بدوي ونسيمة السادة . ورغم أن اعتقالهم غير قانوني ومحاكمتهم لم تكن عادلة إلا أن السلطات تواصل الانتهاكات ضدهما بالمنع من السفر والمنع من الكتابة والحديث والتعبير عن الرأي ومراقبة تحركاتهم. كما أفرجت السلطات عن المعتقل محمد بوجبارة الذي قضى 9 أشهر في السجن دون توجيه تهم أو محاكمة.

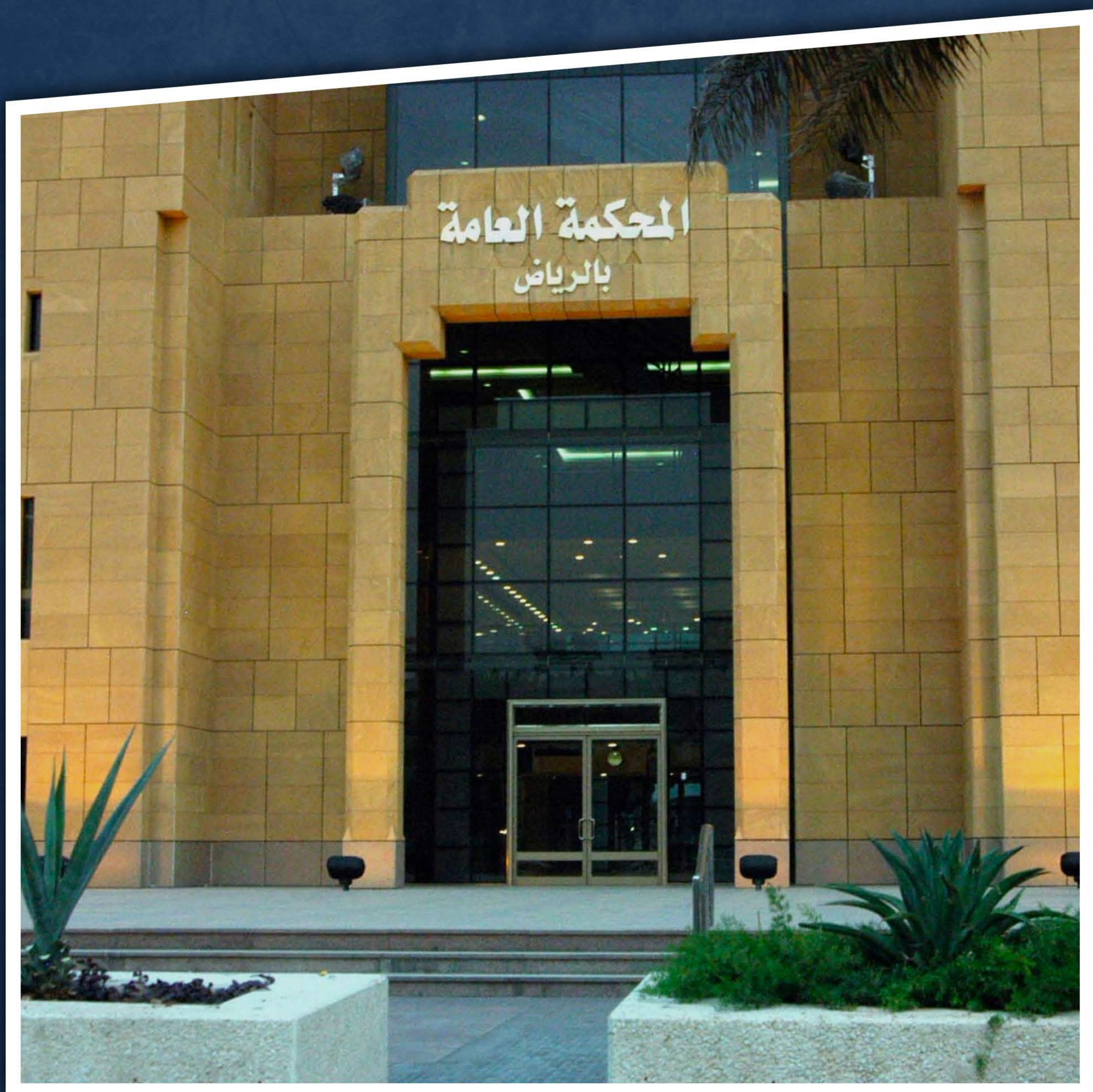

خامساً: المطالبات

طالبت بعض الشخصيات والمنظمات الحقوقية العالمية السلطات السعودية بوقف انتهاكاتها ضد حقوق الانسان كان أبرزها مايلي:

علقت الحقوقية البريطانية الشهيرة **"لوسي راي"** على سياسة السلطة السعودية في تعاملها أمام الرأي العام والعالم حول الإصلاح وحقيقته. وقالت "لوسي راي"، إن السلطة السعودية تعتمد على تحسين صورتها العامة أمام العالم أكثر من أي وقت مضى.

وطالبت الحقوقية البريطانية المجتمع الدولي والعالم إلى التدخل لزيادة الضغط على السلطة في البلاد، ودفعها إلى تحسين مكانتها أمام العالم عبر الإصلاح الحقيقي وإطلاق سراح المعتقلين.

وتنتهج السلطة سياسة تضليل الرأي العام والتكتم الإعلامي لتحريف الحقائق وتبييض صورتها أمام العالم من خلال تنظيم المهرجانات والفعاليات الرياضية وغيرها مقابل دفع أموال طائلة، وهي محاولة بائسة من قبل أصحاب القرار في الدولة، لغرض حرف النظر عن حقائق الانتهاكات التي تجري بحق معتقلي الرأي.

ورغم ادعاء السلطة احترام الحقوق والحريات والعمل على دعم هذه الملفات، إلا أن الواقع يتحدث عن نفسه، حيث لا يزال يقبع مئات الناشطين والمؤثرين والمفكرين في سجون السلطة بظروف إنسانية صعبة، بجانب الانتهاكات التي تطالهم، والقمع الذي يلاحق الناشطين والمعبرين عن الرأي.

كما طالبت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN)، السلطات السعودية بالكشف الفوري عن مكان وجود الأمير سلمان آل سعود، 38 عامًا، والذي يعرف باسم غزالان، ووالده الأمير عبد العزيز بن سلمان بن محمد والإفراج عنهما فوراً.

وكشفت المنظمة عن تفاصيل جديدة حول اعتقال الرجلين، متهمة سعود القحطاني، المستشار السابق المقرب لولي العهد "محمد بن سلمان"؛ بالتورط في اعتقالهما.

وبهذا السياق، أكد الدكتور عبد الله العودة، مدير الأبحاث لمنطقة الخليج في المنظمة على أنه "لم يتخل ابن سلمان عن أي من تكتيكاته الوحشية، بما في ذلك الإخفاء الفاضح لخصومه من العائلة الحاكمة مثل الأميرين سلمان وعبد العزيز، منذ انتخاب الرئيس بايدن".

وأضاف العودة، أنه "يتضح من خلال الاختطافات وسوء المعاملة التي يتعرض لها هؤلاء الأشخاص أن ولي العهد يعتقد أنه محصن تمامًا من أي مطالب بالمساءلة من قبل إدارة بايدن، بالنظر إلى تطميناتها المتكررة بدعمه".

يذكر أن قوة أمنية خاصة تدعى "كتيبة السيف الأجرب"، التابعة لابن سلمان بقيادة القحطاني، نفذت عملية اعتقال الأمير سلمان في 4 يناير 2018 والأمير عبد العزيز في 5 يناير 2018، جزءا من حملة تطهير واسعة النطاق يقودها محمد بن سلمان ضد أفراد العائلة المالكة البارزين ووزراء الحكومة ورجال الأعمال.

وعلى ذات السياق وفي تأكيد يزيد المخاوف على ملف حقوق الإنسان في البلاد، أكدت منظمة "جرانت ليبرتي" الحقوقية أن السلطات السعودية ضاعفت مؤخرا انتهاكاتها وتجاوزاتها على حقوق الإنسان.

وبيّنت المنظمة، وفق تصريح لها على حسابها بموقع تويتر، رصدته منظمة "سند"؛ أن عدد الأحكام غير العادلة ضد سجناء الرأي في شهر أبريل الماضي فقط، وصلت إلى ضعف ما صدر من أحكام في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام مجتمعة.

ويزداد القلق على ملف حقوق الإنسان والحريات، في ظل الأجواء القمعية السائدة في البلاد، بجانب التكتم الإعلامي والإفلات من العقاب.

ويعد انحياز القضاء لرغبات أصحاب القرار في الدولة، هي الأداة الأساسية التي تجعل مصير معتقلي الرأي مجهولا.

وعلى السلطة أن تعي بمسؤوليتها الإنسانية، تجاه الإصلاح الحقيقي، واحترام الحقوق والحريات، والقضاء على التمييز وإيقاف الأحكام الجائرة التي لا تستند على الشفافية والعدالة.

سند

SANAD

SANA ORGANIZATION